سيمنار الثلاثاء موسم ١٩٩٤
لمعهد التخطيط القومى

عرض مصطفى أحمد مصطفى (*)

الدورة الأولى

عقدت الدورة الأولى لسيمنار معهد التخطيط القومى فى الفترة من ١٩٩٤/١/١١ حتى ١٩٩٤/٢/٨ وكان الموضوع الأساسى هو : التحديات الدولية والاقليمية امام مؤتمر تنمية مصر فى مواجهة القرن القادم.

١- ساهمت الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية بحشد من أعضائها كشريك اساسى مع معهد التخطيط القومى بمتحدثين ومحاورين ومناقشين على مدى الخمس حلقات التى غطت الموضوع.

٢- تم دعوة المؤسسات البحثية والاكاديمية ومراكز البحوث بالجامعات ودور الصحف وقنوات الاعلام ووزارة الخارجية والمعهد الدبلوماسى وممثلى الاحزاب ومجلسى الشعب والشورى والمجالس القومية المتخصصة وجامعة الدول العربية وبعض الشخصيات من المفكرين العرب وجهات اخرى معنية بالدولة للمساهمة فى هذا الحوار.

٣- من أهم ما استهدفته الدورة الأولى لسيمنار المعهد لعام ١٩٩٤ وضع الافكار التى توصل اليها الحوار كأحد مدخلات الحوار الوطنى الذى سيدور قريبا ان شاء الله اسهاما من حشد المفكرين

(*)د.مصطفى احمد مصطفى،خبير أول بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية .معهد التخطيط القومى

الذين ساهموا بالحديث والنقاش للمشاركة فى هموم الوطن بشكل فعال.

٤- فى الجلسة الاولى "الافتتاحية "للسمينار يوم الثلاثاء ١١ يناير ١٩٩٤..

- ألقى الدكتور/ كمال الجنزورى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط ورئيس مجلس ادارة معهد التخطيط القومى كلمة افتتاحية . اكد فيها على أهمية الموضوع فى المرحلة الراهنة.

٥- كما ألقى الدكتور/ عزيز صدقى رئيس الوزراء الاسبق كلمة كمؤسس للجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (الشريك الاساسى للحوار مع معهد التخطيط القومى فى أعمال الدورة الاولى لسمينار ١٩٩٤).

أولا : الحلقة الأولى: ١٩٩٤/١/١١ - عرض عام لمعطيات النظام العالمى القديم والقائم والقادم .

مثل المتحدثين : الأستاذ الدكتور عصام الدين جلال - رئيس مجلس الأمناء والادارة للجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (كمتحدث أساسى).

الأستاذ الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله

الأستاذ الدكتور محمد محمود الامام

السيد اللواء طلعت مسلم

كما مثل المحاورين : الأستاذ الدكتور رمزى زكى

المستشار بمعهد التخطيط القومى (كمحاور أساسى)

الأستاذ الدكتور احمد يوسف

وكانت أهم النقاط التى تناولها المتحدثون :-

- القوى التى ستتحكم فى الاقتصاد الدولى لم تظهر بعد.

- من غير الممكن الحديث عن السوق الشرق أوسطية، والتجارة البينية العربية لاتتجاوز ٥٪ وان ٨٥٪ من استثمارات العرب خارج الوطن العربى.

- العرب يستوردون ٢١ مليون طن حبوب و٥ مليون طن سكر، واتفاقية الجات ستزيد تكاليف الواردات.
- مصر تجتاز مرحلة صعبة وهناك تيارات فكرية عديدة ولكن لاينبغى الاختلاف على مصلحة مصر.
- مصر لم تحسن استخدام مثقفيها الذين اثبتوا كفاءتهم بالخارج.
- لو استغلت مصر نسبة ١٠٪ من الطاقات العاطلة بها سوف تنتج كميات كبيرة تغنينا عن اقتراض مبالغ ضخمة.
- المانيا زادت انتاجيتها ٨٧٪ وفرنسا وانجلترا حوالى ٧٨٪ - وهذا راجع الى معامل الانتاجية العام الذى يدخل فيه التكنولوجيا والمعارف والادارة وحسن استخدام الموارد والمدخلات.
- اسعار صادرات الدول النامية فى تدهور مستمر وبالتالى تدهورت شروط التبادل لغير صالح الدول النامية.
- الجات مجرد عجلة فى "وابور زلط" له عجلات اخرى هى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومجموعة الدول الصناعية السبع ونادى باريس.
- فيما يسمى بالنظام العالمى الجديد تتضاءل موارد التمويل من المصادر الرسمية ويتم الاعتماد بشكل اكبر على البنوك التجارية باسعار اعلى وشروط اشد قوة ومدد زمنية أقل للسداد، كما أن تركيز التمويل يتجه الى الدول الصناعية الجديدة وليس الى الدول التى تستورد مواردها الغذائية.
- لابد من عمل أبحاث عن مستقبل مصر والعالم العربى حتى عام ٢٠٢٠.
- البشر أساس التنمية بما يملكونه من معارف ومهارات وبما فى أيديهم من أدوات للانتاج.
- مصر من افقر البلاد فى الموارد الطبيعية فمياهنا مثلا محددة سلفا ونحن البلد الوحيد الذى يعيش على ماء مستورد وعدد السكان يزيد ومتوسط نصيب الفرد ينخفض، لذلك فثروتنا الوحيدة هى البشر الذين يجب أن يتعلموا تعليما متقدما بارادتهم.

- ٦٠٪ أو ٧٠٪ من العمالة أصبحت فى قطاع الخدمات فى الدول المتقدمة لذلك تم الاصرار على ادراج عنصر الخدمات فى اتفاقية الجات.

- نحن نعيش عالم انهارت فيه القوى الاخلاقية فهناك انتقائية فى تطبيق القواعد.

- ليس هناك دولة نواه تتحكم فى كافة متغيرات المنظومة العالمية، لأن الولايات المتحدة الامريكية لم تعد تتمتع بنفس المكانة القيادية رغم انها تمثل القوه الاعظم الوحيدة الآن فى المجال العسكرى. اما اقتصاديا فهى تتحول الى دولة عادية منذ منتصف الثمانينات ونصيبها فى الصناعة والناتج العالمين يقل وديونها زادت عن ٦٠٠ مليار دولار ومعدل نموها يقل عن معدل النمو فى الدول الرأسمالية الأخرى.

- برامج التشبيت التي يقدمها صندوق النقد الدولي هي اساسا للدفاع عن مصالح الدائنين والرأسماليه فنحن في عالم متوحش والصراعات ستاخذ شكلا اكثر دمويه عن العشر سنوات السابقه.

- التنافس الان بين الدول الراسماليه شبيه بما كان قبل الحرب العالمية الثانية . ولكن يجب الا نركن الي ذلك فقط لانهم يتفقون علي العالم الثالث دائما .

- بروز العامل القومي يقدم لنا فرصه لان نرعي وجود قومية عربيه كما يقدم خطوره لان وجود الاقليات يشكل عائقا امام المد القومي .

- في غيبة العدو القديم بدات التوترات الاجتماعية تظهر في الدول الرأسمالية المتقدمة وبدأت اعادة حسابات بشأن المراهنة علي الحل الرأسمالي وهو مايجب أن نفكر فيه في مصر التي يطالب فيها البعض بدفع الثمن الاجتماعي للحل الرأسمالى.

- مع تصاعد الاختراق الاعلامي ستكون هناك اداه جديده لتشكيل منظومة القيم في البلدان النامية بالاضافه الي الاختيارات السياسيه والادراكات المتعلقه بها.

- انشاء منظمة التجاره العالميه موضوع خطير لانه انتقاص من السياده الوطنيه للدول الاعضاء حيث يمكن ان تتعرض للجزاءات والعقاب مثلما يشاطر صندوق النقد الدولي الدول الناميه في رسم السياسات .

- توسيع دائرة الجات من السلع الصناعيه الي السلع الزراعيه الي الخدمات يقدم القياده خالصة الي الشركات متعددة الجنسيات .
- مستقبل مصر ليس في الصناعه فحسب حيث تفتقر الي الموارد الطبيعيه لكن يجب الاهتمام (ايضا) بالخدمات وهناك ٩ مليون فرد يبحثون عن عمل وهذا هو التحدي الحقيقي الذي يواجه مصر.
- مفاهيم القرن العشرين انتهت بانتهاء الحرب البارده .
- هناك تيار تجميعي مثل القوي الغربيه وتيار تفكيكي مثل دول الكتله الشرقيه والشرق الاوسط .
- العالمان العربي والاسلامي والعالم الاشتراكي السابق يفتقدون الي رؤيه يبنون عليها استراتيجياتهم المستقبليه.

ثانيا: الحلقة الثانية : ١٩٩٤/١/١٨ - التغيرات الاقتصادية والتكتلات الاقليمية المتوقعه.

تم التركيز علي موضوع : "التغيرات الاقتصادية والتكلات الاقليمية المتوقعه".

المتحدثون : الاستاذ الدكتور عصام الدين جلال (متحدث اساسي)

الاستاذ الدكتور محمد محمود الامام.

المحاورون : الاستاذ الدكتور رمزي زكي (محاور اساسي)

الاستاذ الدكتور محمد السيد سعيد

الاستاذ الدكتور على سليمان

وبرزت النقاط التنالية خلال المناقشة :

- كل التجمعات بدأت وانطلقت من توافق مصلحي أمني . وبدون مصالح استراتيجية وأمنيه تفشل التجمعات .
- لابد من توافر ظروف اقتصادية معينة حتي تعمل هذه التجمعات . والنتيجة الاولي لقيام

التجمع هي تحول نسبة من تجارة اعضائه الي داخل المجموعه او التجمع ، أما النتيجة الثانية لقيام التجمع فهي ازدياد التجارة بينها وبين التجمعات الاخري.

- الاعتبارات الامنيه والاستراتيجية وقفت عقبة أمام اقامة التجمع العربي بسبب تعارض وجهات النظر الخاصه بالنظم العربية علما بأنه ليس هناك ثمة تعارض بين المجتمعات العربية.
- الخليج خرج من كل مايتعلق بالامن والاستراتيجية العربية فالخليج أصبح أمنا واتصالا جزءا من المعسكر الغربى .
- المغرب العربي يتطلع الي تعاون أمني وثقافي واقتصادي أوثق مع السوق الاوربية ويحاول التعامل مع المشاكل التي خلفها الاستعمار الفرنسي لذلك فإن احتمال التئامه في نظام أمني استراتيجي من منظور المشرق العربي - الذي يرتكز علي مواجهة إسرائيل - أمر بعيد المنال .
- ليس هناك فرصة للحل الشامل في الشرق الاوسط في ضوء إصرار أمريكا واسرائيل علي تحقيق التفوق العسكري الاسرائيلي وبالتالي لاسوق شرق اوسطيه.
- ليس هناك ركيزه أمنيه أو إستراتيجية لقيام سوق شرق أوسطيه خاصة أنه لايمثل أحلام المنطقة ولكن أحلام أمن خارج المنطقة.
- مصر واسرائيل متنافستان علي رؤوس الاموال والاسواق المحدودة وبالتالي ليس هناك مجال للتعاون او ان تكون مصر معبرا للعالم العربي .
- العقبات التي تعوق السوق العربية هي عقبات هيكليه تنشأ عن هياكل سياسية متنافره ،غير مستقرة والي زوال .
- هدف أي تجمع إقليمي هو زيادة التعامل داخله والمؤشر علي ذلك نسبة التجارة المتبادلتداخله أي ينظر الي الداخل أكثر من الخارج .
- التجمعات سواء الناجحة أو الفاشلة تنشأ في إطار الكوكبه أو التدويل ، وأصبح من الممكن تحليل ومعالجة العالم ككل كوحدة اقتصادية بالرغم مما بها من تناقضات .

- حركة التجارة العالمية تنمو بمعدل يفوق معدل نمو الناتج العالمي ولا تساهم فيها جميع الدول بشكل متكافيء فالدول الصناعية المتقدمة تساهم بنسبة ٧٥٪ من التجارة العالمية في حين أن عدد سكانها ٢٥٪ من سكان العالم ، لذلك فأرباح الشركات العالمية أصبحت تتحقق خارج سوقها الوطني .

- بلدان المركز التي لديها فوائض بدأت في ضوء أزمة المديونية ترفض تحويل الفائض الي دول العجز وتطالب بالاستثمار المباشر والحصول علي مزايا .

- ارتفاع درجة المخاطر واللا يقين في التعامل الدولي مع ظاهرة التدويل بسبب المضاربات . فأسواق الصرف أصبحت كنوادي القمار ،أصبح العالم غير قادر علي التنبؤ بالكثير من الازمات مثل اندلاع أزمة الديون العالمية عام ١٩٨٢ - وأزمة البورصات عام ١٩٨٧ .

- هناك من يرى أن ظهور الشركات متعددة الجنسيات سيؤدي الي اضمحلال الدول القومية وهل من الممكن تصور أن تزول الولايات المتحدة في كيان النافتا ؟ هذا احتمال بعيد المدي وستظل فكرة الدولة موجودة والدول الأقوى ستفرض هيمنتها علي الدول الاضعف.

- لابد من تبنى استراتيجية مشتركه بين الاحلال محل الواردات والتصدير في مصر.

- استراتيجية تصنيع الالات والمعدات تفتقد الي مقوماتها الحقيقيه في مصر .

- السوق الشرق أوسطي تهديد لمكانة مصر الاقليمية ولابد من النهوض في مجالات صناعة جديدة للدفاع عن السوق المحلي اولا ثم الانطلاق الي السوق الخارجي بعد ذلك .

- لابد وأن يكون لمصر دور طويل الاجل في علاقاتها بالدول العربية.

- هل أمامنا بديل آخر غير وصفات الصندوق والبنك للاندماج فى النظام الاقتصادى العالمى؟

- هل الرأسمالية الوطنية فى مصر قادرة على تحديث الوطن؟ أم أن دورها التاريخى قد انتهى؟

- هل هناك تعمد لفصل المشرق العربى عن المغرب العربى؟

- نمو الصادرات لايمول الواردات وهنا سيتم استنزاف الاحتياطى الذى كوناه من خلال عملية تحرير التجارة - وسيتحول القطاع الخاص المصرى تدريجيا الى الاستدانة من الخارج مثلما حدث فى

امريكا اللاتينية - ومصر الآن تستطيع أن تقول لا للمنظمات الدولية لأن لديها احتياطيا - وهنا لابد من رؤية وطنية لمواجهة هذا العالم المتوحش القادم.

- النمور الآسيوية - وكوريا مثلا نجحت فى وقت كانت فيه التجارة العالمية تنمو بمعدل ٨٪- والآن هل تستطيع مصر اللحاق وتحدد لها موقعا داخل المتدين الى مناطق النمور وليس للمهمشين على مستوى العالم كله؟

ثالثا: الحلقة الثالثة ١٩٩٤/١/٢٥ - دور المنظمات والمؤسسات الدولية والاقليمية والتوجه الى مجالات التنمية

المتحدثون : الاستاذ الدكتور عصام الدين جلال (متحدث أساسى)

الاستاذ الدكتور على سليمان

الاستاذة الدكتورة هبه حندوسة

المحاورون: الأستاذ الدكتور رمزى زكى (محاور أساسى)

السيد السفير رؤوف سعد

السفير الدكتور عادل عبد اللطيف .

وأبرزت الحلقة القضايا التالية :

- كل منظمات الأمم المتحدة التى تعبر عن مصالح الدول النامية جردت من حق التفاوض التعاقدى وأصبحت مجرد منابر وتركز الامر فى البنك والصندوق الدوليين ومجموعة الدول السبع الكبار ونادى باريس وكل هذه المنظمات تروع الدول النامية التى ليس لها وزن فى هذه المنظمات لان الدول المتقدمة احتكرت القرار داخل هذه المنظمات وستضاف اليها منظمة التجارة العالمية قريبا.

- هناك غيبوبة واستسلام وصمت من الدول النامية تجاه هيمنة الدول المتقدمة فى الامم المتحدة والدول الاوربية ممتنعة ومترددة عن تحمل مسئوليتها، فأين حركة عدم الانحياز؟

- العالم الثالث شريك غائب فى النظام العالمى الجديد.

- هناك ظاهرة جديدة حدثت لاول مرة فى التاريخ البشرى وهى ان بعض الدول النامية ومنها مصر وقعت اتفاقية الجات الاخيرة قبل اقرارها - والآن يمكن ان نقول عن انعكاس اثرها: ماخوف الغريق من البلل؟

- السؤال الملح أمامنا هو: ماهو الخيار؟ هل هناك خ ارات مازالت متاحة، ومصر امامها امران لايجب أن تفرط فيهما: الامر الاول: زيادة معدل نمو لاقتصاد المحلى ليصل الى ١٢-١٣٪ سنويا مهما كانت القيود حولنا (لان مركز بحوث التنمية العالمى يقرر ان الدول النامية بحاجة الى تلك النسبة للنمو والوفاء بحاجات التراكم الرأسمالى والتنمية)، الامر الثانى: الاقتناع والقبول بأن الضغوط الاجتماعية على المستهلكين والعاملين فوق الاحتمال وبالتالى يمكن زيادتها ايا كانت المبررات التى قد تكون مقبولة على المدى القصير فمضاعفة الضغوط الاجتماعية ستخل بالعلاقات والاداء والانتماء الاجتماعى وستضر بالانتاجية وبذلك فهى بذور هدامة تهدد البنية الاجتماعية.

- أزمة المنظمات فى العالم الثالث هى بداية لتاريخ جديد لها وليس نهاية لتاريخ قديم، فكل المنظمات التى قامت لاستكمال أهداف حركات التحرير وللتنسيق بين الدول النامية سيفرض عليها التنسيق نظرا لمستويات المصالح سواء على المحور الاقليمى أو ما هو أوسع من ذلك.

- المنظمات الدولية أصبحت تطبق معايير هى وليدة لمراكز صنع القرار بالدول المتقدمة.

- مصر مازالت تدعم التنمية الاقتصادية فى جميع الأقطار العربية فهناك ٣,٤ مليون من العاملين المصريين يدعمون التنمية بأجور منخفضة تقل عن أية دول أخرى وبالتالى هناك دعم مستمر لهذه الدول.

- حجم الأموال التى حصلت عليها مصر من الصناديق العربية من حوالى ٣٠ سنة مضت أى فى الفترة ١٩٦٢ الى ١٩٨٩ لم يتعد ٨٪ بينما حصلت اليمن بشقيه على ١٤٪ والاردن على ١٢٪ والمغرب ١١٪ ونصيب الفرد المصرى كان ٢٥ دولارا. بينما كان ٥٠٠ دولارا فى الأردن.

- لابد من تحسين علاقاتنا وأدائنا الاقتصادى والاجتماعى مع العالم الخارجى لان هذا الاداء مهزوز وبالتالى لابد من رفع معدل النمو الى ١٢٪ وتحسين الاداء الحكومى. الضرائب مرتفعة وقضية الضريبة الموحدة تتمحور حول هذه القضية. كما لابد من تحسين العلاقة بدول الجوار فليبيا أهم شريك تجارى لمصر ومع السودان وهذه العلاقة بدأت تهتز وتوتر العلاقة بالسودان اثر على العلاقة بالدول الافريقية وعلاقتنا تحسنت بسوريا والسعودية- والسؤال: ماهى أسس العلاقة مع ايران وتركيا والجزائر؟

- هناك اعادة نظر فى الافكار التى كانت سائدة فى الصندوق والبنك الدوليين لانهم اقتنعوا أن دور الدولة والقطاع العام لاغنى عنه وأنه لايجب التحول سريعا الى القطاع الخاص وهناك حوار بين الاقتصاديين داخل وخارج المنظمتين الدوليتين.

- لابد للحكومة أن تحرك الاقتصاد والقطاع الخاص والصناعات الكبيرة والصغيرة والقطاعات المملوكة للدولة لدفع معدلات النمو التى هى غير مقبولة وذلك عن طريق ادوات السياسة النقدية مثل سعر الفائدة الذى أصبح موجبا.

- يجب أن ننبه الى كسب طرفى التبادل، فعمل المرأة فى المجتمع لايكون على حساب عمل الرجل، والعلاقة بين الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة، والعلاقة بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام، وهنا لابد أن تكون النظرة تكاملية وليست تنافسية.

- تم اسكات صوت الدول النامية فى المنظمات الدولية تماما فالانكتاد (مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة) كانت منتدى للفقراء ودول العالم الثالث، ومرجعا من مراجع فكر العالم الثالث ، وظل هذا الوضع حتى تقرير عام ١٩٨٧ الذى هاجم برامج التثبت والتكيف الهيكلى تم بعد ذلك التاريخ ثم اسكات هذا الفكر.

- كان اليونسكو كذلك منبرا للتعبير عن العالم الثالث وانسحبت الولايات المتحدة من التمويل ولم ترجع اليه الا مع اسكات صوت العالم الثالث.

- مصر والهند شاركتا فى اتفاقية بريتون وودز لمعالجة مشكلة المديونية البريطانية. ولكن لم يتطرق مشروع وايت ولا كلام كينز لهذه التقنية. ومع نشوء أزمة مديونية العالم الثالث فوض

العالم الغربى الصندوق فى ادارة هذه الأزمة بالتعاون مع نادى باريس.

- يتصور البعض ان الصندوق والبنك قد كان مستقبلا. بالرغم من ان الصندوق لايقدم قروض التكيف الا بعد استيفاء شروط البنك والعكس بالعكس.

- دول الجنوب فى ضوء أهمية رأس المال أصبحت تدار بالريموت كنترول لأن المنظمات الدولية تعكس تضامن رأس المال على الصعيد العالمى والنتيجة هى غيبوبة فى العالم الثالث والتى لن تستمر لمدة طويلة نتيجة فقدان الكرامة والسيادة الوطنية وجموع العالم الثالث التى اصبحت تعيش دون حد الكفاف فى كثير من الدول.

- صحيح ان العالم الثالث يهمش ولكن ليس للاستغناء عنه ولكن لتكييفه لصالح رأس المال العالمى فكم يدفع العالم الثالث من فوائد للدائنين وبكم تتدهور شروط التبادل وبكم يتم الدفع فى صفقات السلاح وبكم تحويلات المشروعات الاستثمارية الى مراكزها وبكم تهرب رؤوس الأموال الى الخارج. وهذه الفوائض مجتمعة هامة جدا لترميم تصدعات دولة الرفاه.

- الاحتياطى الدولى الذى يبلغ ١٤٠٦ بليون دولار فى مصر الآن يستطيع أن يمول برنامجا عاما فى الفترة المقبلة فكل ما تحتاجه مصر من احتياطى هو ٥ مليار دولار وهى تكلفة واردات ٥ شهور وهذا مقياس مقبول عالميا.

- موارد الصندوق الاجتماعى للتنمية (٦٠٠ مليون دولار) تعتبر رذاذا ومعظمها فى شكل قروض.

- لابد ان نفكر فى كيفية اعادة بناء النظام الاقليمى العربى فى ضوء التحديات الاقليمية والدولية ولابد ان يفكر المثقفون فى كيفية وقف التردى.

- مايسود الآن ليس نظاما دوليا عالميا جديدا انما هناك ترتيبات دولية فى ظل انتهاء الحرب الباردة وبعد انتهاء دورة اورجواى فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣.

- مايجمع دول العالم الثالث فى الجنوب الآن انها دول تتلقى قرارها الاقتصادى من الخارج وان مايحتاجه هذا العالم الثالث الآن هو فكر سياسى وفكر اقتصادى جديد يفرض على الآخرين الاحترام وهناك نواه مبشرة لذلك وهو مجموعة الـ ١٥ التى تضم بعض دول افريقيا واسيا

وامريكا اللاتينية وهى تقوم علي مشروعات بين الجنوب- الجنوب لها جدوى اقتصادية.

- " الجات" بعد ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ تشكل أكبر تحدى يواجه دولة مثل مصر ولاندعى أنها أتت بما لانعرفه ولابد أن نعيد النظر وأن نبدأ الان فى التعامل مع القواعد الجديدة من خلال نظام اقتصادى مصرى جديد لتعظيم فوائد الجات والحد من الأضرار. والتحدى الاساسى "للجات" الآن هو فى مجال الملكية الفكرية خاصة براءات الاختراع لذلك لابد وأن تكون الأولوية فى مصر الان هى تطوير قاعدة التنمية العلمية والتكنولوجية.

- الامكانات والمقومات متوافرة تماما لإحياء قيام نظام اقتصادى عربى اقليمى.

- السياسة الخارجية لها ذراع ثانى هى السياسة الاقتصادية المصرية.

- الدول النامية التي ستستفيد من الجات هى دول جنوب شرق اسيا ولكن الدول التى فى حالة تحول من الصعب الحكم بشأنها.

- علاقة مصر بالجات تتضح من تطبيق مصر لكثير من شروطها فى اطار برنامج التحرير ولابد من استفادة مصر من الاستثناءات.

- حالة اليابان تتمثل أنها لاتملك الا البشر وقيمة العمل، وهما المضمون البشرى للتنمية أى التنمية البشرية.

- لابد من اعادة البناء من خلال القيم الانسانية الذاتية وليس الارتباط بالخارج ويكفى هنا مافعلته كوريا.

- هناك مثلث محكوم عليه الا يلتقى هو: مصر والسودان وليبيا، فكلما اتفقت دولتان لابد وأن تختلف الثالثة مع احدى الدولتين الاخريين، ولذلك لابد أن تتجاوز هذه الدول خلافاتها فى أقرب وقت ممكن.

- كيف نكسب نحن فى مصر فى الوقت الذى تريد فيه ايران وتركيا واسرائيل هى الاخرى أن تكسب معنا؟ وهل الكل يمكن أن يستفيد؟.

- كيف ننشىء نسقا جديدا بناء على الافكار العربية والاسلامية اللذين هما أساس الشخصية العربية؟

- كيف يكون لدينا مؤسسات تقوم بعمل حسابات للاثار غير المباشرة يأخذها المفاوض معه؟.
- كيف يمكن أن تتواصل أجيال العلماء والمفكرين والمثقفين في مصر دون تبنى أجيال قادمة تحمل مسئولية الفكر والتنوير والاستنارة؟.

رابعا: الحلقة الرابعة: ١٩٩٤/٢/١- مستقبل التنمية في مصر وتفاعلها مع النظم الاقليمية المحيطة بها (النظام العربى- النظام الاسلامى- النظام الافريقى- النظام البحر متوسطى- النظام الشرق أوسطى)

المتحدثون: الاستاذ الدكتور عصام الدين جلال (متحدث اساسى)

الاستاذ الدكتور مصطفى الفقى

المحاورون: الاستاذ الدكتور حسام عيسى

الاستاذ الدكتور احمد صدقى الدجانى

وتركزت المناقشة حول النقاط التالية:

- معدل نمو الاقتصاد المصرى مازال يتراوح بين ٢-٥ ,٢٪ علي الاكثر فى حين اننا فى حاجة لمعدل نمو من ١٢-١٣٪ لسد الاحتياجات الاساسية للمجتمع وللانفاق على عملية التنمية ونحن مازلنا بعيدين عن هذا.
- السياسات الانكماشية من المخاطرة بمكان أن نستمر فيها وذلك لاثارها الاجتماعية السلبية التى تؤدى ليس فقط للانهيار الاقتصادى ولكن الى انهيار البنية الاساسية والاجتماعية.
- ليس هناك فكر تنموى محدد والمعركة فى مصر الآن ليست بين العلمانيين والاصوليين.
- مصر منافس أصيل وأساسى لتركيا وايران واسرائيل على أسواق وعمالة السوق الشرق اوسطيه فهل من الممكن ان نتاجر معهم ولكن بدون علاقة تعاقدية؟ وهل تصبح مصالح ثابتة مستقبلا؟
- أحد أهداف "الجات" هو إغلاق نادى "النمور" أمام أعضاء جدد لرفع تكاليف عملية الاختراق الجديدة او النفاذ من قبل أى دولة جديدة - ولابد لنا فى مصر من حساب تكلفة الاختراق هذه.

- ليس هناك علم أو تكنولوجيا فى مصر بمعيار محدد ولكن هناك هياكل مشلولة وكوادر معطله وموارد ناضبة فكيف يمكن لنا اختراق نوافذ الفرص ؟ وعلى ذلك فالفكر التنموى فى حاجة الى اعادة نظر.
- اننا فى مصر لم نتهيأ الى الآن بشكل سليم لمواجهة تطورات حديثة فى بداية الألف الثالثة.
- نحن نمر فى مصر بمرحلة انتقالية والتحولات التى تمر بها الآن نظرية مثل الانتقال من نظام الحزب الواحد الى التعددية الحزبية أو من العداء لاسرائيل للقبول بها والسبب فى ذلك ان تكويننا العقلى والنفسى لم يتغير فعملية صنع القرار لم تتغير، واقتصاديا مازلنا نسمع ان حاجة المستهلك للسعر الاجتماعى اقوى، وذلك الحديث عن تولى القطاع الخاص قيادة التنمية وهم كبير.
- الديموقراطية غير قابلة للتجزئة فإما أن يمثل الجميع أو لايكون هناك ديموقراطية.
- ان كل رصيد مصر فى افريقيا تكون بشكل متراكم فى الحقبه الناصرية وعلينا البناء على ذلك خاصة واننا فى وضع يمكننا من ذلك الآن لاننا نرأس المنظمة فى دورتها الحالية.
- نحن فى مصر بشكل أو بآخر فى جنوب أوروبا - الحضارة الاغريقية هى حضارة النقل من الاسكندرية للعلوم الفرعونية وبذلك نحن آباء حضارات البحر المتوسط.
- الشرق اوسطية والشرق الاوسط اختراع بريطانى غربى - ويجب ان تدعم مصر فعالياتها على مستوى كل الدوائر الاخرى المحيطة بها خاصة الدائرة العربية الاسلامية الافريقية.
- لابد من حساب تأثير أى تنمية فى مصر على البيئة وحقوق الانسان والتنمية البشرية.
- النظام العربى مستهدف بالقضاء عليه لاقامة النظام الشرق أوسطى الذى هو فى المفهوم الغربى أصبح يمتد من سور الصين حتى المغرب، والذى يرى أن المهمة الأخيرة فى الجامعة العربية ستكون رفع المقاطعة العربية ثم تتوارى بعد ذلك.
- هناك أهمية كبرى للارتباط بكل دول البحر المتوسط فهى دول متميزة وبها لقاء حضارى على جميع الأصعدة رغم الحروب التى نشأت فيها ولابد وأن تكون هناك منظمة البحر المتوسط تجمع

بين حضارتنا وحضارة الغرب.

- هناك ارتباط متبادل لاغنى عنه بين مصر والدوائر الخمس والدائرة العربية هى الأساس.
- ماذا عن إدماج مؤسسات التنمية لدول المؤتمر الاسلامى مع مؤسسات الجامعة العربية المناظرة؟
- البند الرابع من اعلان المبادىء (غزه - اريحا أولا) بين فلسطين واسرائيل يبدأ بالدول الصناعية السبع وهدفه إبعاد مصر عن محيطها العربى والاسلامى.
- كل نظام اجتماعى يحتاج الى أسطورة تدعمه مثل اسطورة العدل الاجتماعى، عبد الناصر كان لديه اسطورة التحرر الوطنى والعدالة الاجتماعية، والسادات كان لديها أسطورة الديمقراطية ثم السلام بعد حرب اكتوبر بعد ذلك بدأنا بالطهارة ثم انتهينا الى مانحن فيه هل أصبح لدينا اسطورة نتجمع حولها؟
- حدث نهب فى القطاع العام الذى يدخل بالنسبة الاكبر فى شركات مشتركة فى حين يدخل القطاع الخاص والشريك الأجنبى بالنسبة الاقل.
- التكنولوجيا استخدمت لاختراق مصر ولم تقدم أى منتجات جديدة مثل ماحدث فى الدواء.
- القضية الأساسية هى غياب طرح لمشروع نهضوى قومى عربى يصدر من مصر.

الحلقة الخامسة" الختامية" : الثلاثاء ٨ فبراير ١٩٩٤

التركيز على موضوع: سيناريوهات التنمية فى مصر فى ضوء عملية السلام فى المنطقة.

المتحدثون : الاستاذ الدكتور عصام الدين جلال (متحدث اساسى)

الاستاذ الدكتور حازم الببلاوى

الاستاذ الدكتور احمد صدقى الدجانى

المحاورون: الاستاذ الدكتور محمد محمود الامام

السيد السفير عمران الشافعى

الاستاذة الدكتورة اجلال راتب

وأسفرت الحلقة عن ابراز النقاط التالية

- الواقع المحلى فى مصر هو نقطة الارتكاز التى علينا أن نكثف الحشد باتجاهها حتى نكون مشاركين لما يحدث حولنا بالمنطقة- وبالعالم.
- نحن محتاجون ٣٠ بليون دولار استثمارا اضافيا كل عام لنحقق معدل نمو سنوى ١٢-١٣٪ لتحقيق الأهداف التنموية وتغطية الحاجات الأساسية.
- نحن (فى مصر) والعالم العربى ننطلق من فراغ معلومات وفراغ فكر وليس أزمة فقط.
- ليس هناك مبرر لاستمرار السياسة الانكماشية الاصلاحية خصوصا فى ظل تحرير التجارة.
- السوق المصرية هى الأساس بعملية التنمية والصادرات شىء هامشى لذلك فهى قاعدة الارتكاز ولو لم يتم تحريكها سيكون من الصعب نمو الصناعة المحلية.
- الاعفاءات المالية الضرائبية لابد من مضاعفتها مرتين أو ثلاثة لمضاعفة القوة الشرائية المحلية.
- التنمية لها أبعاد متعددة- فلها جانب علمى وتكنولوجى، وجانب ادارى وتنظيمى، وجانب سياسى والسؤال هنا هل هناك ديموقراطية حقيقية فى ظل تملك الدولة ٩٥٪ من وسائل الاعلام وقنوات الاتصال بالأفراد.
- لايمكن أن يتم حوار قومى فى ظل الأطر المؤسسية والدستورية القائمة، والحوار القومى معناه أن الأطر السياسية القائمة غير قادرة على التعامل مع المشاكل القائمة لانها مفلسة، كذلك لابد من مؤسسات وقنوات وأنماط تفاعل جديدة، وعلى ذلك فان التنمية السياسية فى مصر تمر بأزمة جذرية.
- ثمة تغيرات سلبية خطيرة على صعيد التنمية الاجتماعية وليس هناك من يدركها ليعرف توجهاتها واتجاهاتها. والتنمية التكنولوجية تعتمد ، على المعونات الاجنبية التى تصنع عوائق أمام الانتماء وتهدف الى أغراض غير تنموية فمقدمو المعونات لن يخلقوا منافسين لهم، لذلك فان التنمية التكنولوجية فى حالة تراجع شديد، كما أنهم يهدفون أساسا إلي الاعتماد على خبرائهم. فالتنمية التكنولوجية ليست محل اهتمام كاف من الأجهزة المعنية

التى يجب أن يكون لها دور فى ذلك.

- العمل الداخلى هو الأساس والعامل الحاسم وليس فقط التغيرات الدولية والاقليمية.
- إعادة الطاقة المعطلة (العاطلة) في مصر إلى العمل والمساهمة فى التنمية تحتاج الى القليل من الاستثمارات وتغيير كبير فى السياسة الاقتصادية والمؤسسات الموجودة، ومصر تستطيع تحقيق معدلات أكبر من النمو بدون هذه الاستثمارات الضخمة، ومانحن فى حاجة اليه استخدام فكر ذكى.
- الحرب العالمية التى انتهت عام ١٩٤٥ لم تنته فعليا الا بالأمس القريب وهنا بدأ مايطلق عليه الآن النظام العالمى الجديد. ومع الانتهاء الحقيقى هذا للحرب العالمية الثانية، صار هناك شرطة هم صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية، وهنا تم البدء فى حل المشكلات الاقليمية المزمنة مثل مشكلة الشرق الأوسط مثلا، ولابد أن نتأكد أن السلام قادم والعاقل هو من يرتب نفسه على ذلك.
- يطالب البعض بالتجنب والابتعاد عن السوق الشرق أوسطية التى يقال ان امريكا واسرائيل ستقودها، والحقيقة أنه ليست هناك الا أفكار أو مخططات لعدد من الدول. ولكن صيغة مدريد لم تحدد الا صيغة ثنائية بين اسرائيل وكل دولة عربية، كما أن هناك المفاوضات متعددة الأطراف التى شكلت عدة لجان بهدف مناقشة القضايا ذات الطابع الاقليمى والتى تهم دول المنطقة ودولا من خارج المنطقة وهناك لجان البيئة والمياه ونزع السلاح واللاجئين والتعاون الاقتصادى.
- فى لجنة التعاون الاقتصادى لايجب مناقشة المستقبل الاقتصادى للمنطقة فى غياب مصر فهذا يضر مصر كثيرا ولابد من تواجدنا لحماية مصالح مصر أو على الأقل لدفع الضرر بعيدا عنا.
- اكثر الناس حماسا للتعاون الاقليمى ليسوا فقط الاسرائيلين ولكن هناك الأردنيين والفلسطينيين بنفس الدرجة ولكنهم يرغبون فى التعاون فى اطار ثنائى مع اسرائيل وليس فى اطار اقليمى.
- هناك مشاريع للربط بين البحر الميت وكل من البحرين الأحمر والمتوسط لتوليد الكهرباء، ومشروع البحر الأحمر يجد حماسا شديدا لدى الأردنيين، ومصر متخوفة منه لأن هذا المشروع

قد يكون له آثار جيولوجية بالنسبة للزلازل، والدول الأوروبية وعلى رأسها ايطاليا متحمسة لهذا المشروع، واسرائيل متحمسة لهذا المشروع ولكنها أجلته ارضاء لمصر.

- طالبت مصر بأن يكون هناك تمويل اضافى للمنطقة وليس مجرد اعادة توزيع للموارد خاصة معونة مصر واسرائيل كما طالبت مصر بأن تشمل المشروعات التى تقام كل المنطقة وليس فقط الذين سيدخلون فى اتفاقيات جديدة دون مصر التى يقال انها اخذت حسابها بعد كامب ديفيد، لذلك فان مصر تعرف المنطقة بأنها الدول أطراف الصراع ثم في مرحلة لاحقة يتسع مفهوم المنطقة وفقا لبعض المقتضيات كالمياه والتجارة.

- بعد انتهاء الحرب بدأ تنظيم الشرق الاوسط كنظام وليس كسوق فقط وهناك تصوران للنظام أحدهما اسرائيلى والآخر امريكى، واعادة ترتيب المنطقة يتم فى مجالات: البيئة والاقتصاد والسكان، ونظام الحكم والتسلح وتوزيع ثروة المنطقة.

- اتفاق غزة وأريحا هو اتفاق سياسى ولكن محوره اقتصادى، وهو اتفاق محلى واللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تعلم به والإملاء تم بنسبة ٩٠٪ على فلسطين، ١٠٪ على اسرائيل.

- اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ترى أن هذه الاتفاقية تستهدف عزل مصر عن محيطها خاصة عن الخليج لأن الخليج ومصر يستطيعان فعل الكثير.

- لابد من مشاركة ايجابية لمصر لا للتأثير فقط ولكن لطرح رؤية موازية يجب طرحها الآن.

- سوق المال العالمى أصبح عسيرا عن ذى عهد الحرب الباردة لذلك فالتنمية فى مصر والعالم العربى لن تكون سهلة اذا اعتمدت دائما على الاستثمارات الخارجية.

- مانحتاج اليه للتنمية هو تقديم فكر يمزج بين الاشتراكية والرأسمالية.

- لايجب أن يكون حوارنا القومى المنشود كحوار الجزائر الذى لم يسفر عن شىء بل لابد وأن تكون له آليات تعالج مشاكلنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- المعايير التى يجب أن تحكمنا فى مصر فى ظل اتفاق غزة - أريحا: ان السلام مع اسرائيل

لايعنى قبول كل مايطرح علينا وأن تعمل كل دولة على تحقيق مصلحة شعبها وأى اتفاق مع اسرائيل لايجب أن يكون على حساب العلاقات العربية/العربية.

- اول مطالب اسرائيل الآن هو الغاء المقاطعة العربية الذى لايجب أن يحدث الا بعد تحقيق السلام الشامل العادل الحقيقى الذى لابد وأن يعنى الانسحاب من جميع الأراضى المحتلة والا فقد المفاوض العربى ورقة رابحة.

- هناك تخوف من أن تتبع اسرائيل سياسة الإغراق عند التبادل التجارى مع اسرائيل وهنا يمكن تطبيق أحكام الجات وفرض ضريبة تعويضية.

- اتفاق غزة - أريحا يدور حول الموارد المائية واتفاقيات التعاون الاقتصادى، وتحديد حصص مياه كل طرف ومد خطوط المواصلات بين الضفة وغزة واسرائيل ودول المنطقة.

- هناك محاولة تهميش لدور مصر من خلال سحب البساط من تحت أقدامها فى كثير من المجالات ومنها السياحة.

- اسرائيل نقلت الأعباء المالية لتطوير النقب والضفة وغزة الى البنك الدولى والمجموعة الاوروبية والفلسطينيين المغتربين الذين تقدر أموالهم بحوالى ٢٠ بليون دولار.

- لابد من تطوير سوق رأس المال المصرى لمواجهة منافسة اسرائيل ولبنان فى مجال جذب الاستثمارات.

- مشكلة الانتشار السكانى والاسكان مازالت قضايا لم تحل وهى قضايا لابد أن يشملها الحوار الوطنى المنشود.

- هناك محاولة تنميط عالمية للتنظيم المجتمعى فى ظل نمو السوق ولابد أن نشدد على النمط الثقافى العربى والخصوصية المصرية.

- اسرائيل دولة عابرة القوميات مركزها فى اسرائيل وأفرعها فى جميع أماكن العالم خاصة المغرب وبالتالى المغرب العربى ليس خارج السوق الشرق أوسطى الذى يتهافت الملك الحسن عليه.

- الاقتصاد الاردنى يتدهور بشدة لانه يعتمد أساسا على العمالة ورأس المال والسوق العربى،.

- السوق الشرق أوسطية قادمة - حتى بلوى الأذرع، وحتى يأتى تماما لابد من تنمية الانتماءات العربية والاسلامية والانتماءات الاخرى.

- التنمية البشرية فى مصر هى المفتاح أيا كان التوجه : شرق أوسطى - بحر متوسطى - عربى - اسلامى.

- لابد من تصدير البشر بعد اعداده جيدا فى ضوء زيادة السكان.

- لابد من تصدير الثقافة فهى ليست مسألة وجاهة وترف، ولكن لابد من الاهتمام بالثقافة الفرعونية التى يتهوس بها الغرب، مع ابراز الاهتمام بدور الازهر والثقافة الاسلامية.

- لابد وان تقود مصر نضالا عربيا جديدا نحو وضع جديد فى مقابل كل الأوضاع الجديدة الخطيرة بالمنطقة.

- مصر أصبحت تتأثر بشدة بالعوامل الخارجية، والبناء الداخلى لابد له من تقوية لتوفير الحصانة والمناعة التى يجب أن تقاوم تأثير هذه العوامل الخارجية.

- الوفود المصرية فى المفاوضات (خاصة الاقتصادية) لاتجد معلومات واضحة فى حين أن الوفود الاخرى يكون لديها تعليمات واضحة ومعلومات كافية.

- الوعى بالمصلحة المصرية يلزمه بلورة برنامج تفصيلى على كل الأبعاد التنموية.

- أخطر قضية تواجهها مصر هى الفجوة التكنولوجية والتي يلزم لمعالجتها تدعيم القاعدة التكنولوجية المصرية (البحوث- المؤسسات- الكوادر) وربطها بالمشاكل التنموية.

- يجب أن يكون معلوما أن هناك اختراقا اسرائيليا للسوق العربية (فى عام ١٩٨٨ قدر ذلك بحوالى ٥٠٠ مليون دولار مبيعات من اسرائيل الى أسواق بلدان عربية).

- تقنين الاختراق الاسرائيلى سيمر عبر: الصراع على موارد المياه- دفع ثمن اخفاق المنظمات والمؤسسات الاقليمية العربية- اغفال دور العراق وليبيا - ادارة الموارد بصورة أكفأ اقتصاديا- شركاء تحدى جدد ويتمثل ذلك فى ايران وتركيا- استنفاد الفوائض العربية البترولية فى بنوك الغرب والتقليل ماأمكن منها للاستثمار فى مصر- تقييد سحب الأموال والفوائض العربية من

البنوك الاجنبية فيما لايتعدى ٦٪ من حجم ارصدتها.

- ماهو دور الاعلام المصرى- العربى فى المرحلة القادمة؟
- أننا مواجهون بعدة تساؤلات يجب أن يجد لها الحوار الوطنى القادم اجابات ملائمة وهى:
- هل مشكلات التخلف في مصر كانت ناجمة عن غياب السلام فى المنطقة العربية؟
- لماذا تخلفت مصر عن تحقيق معدلات تنمية نستطيع بها مواجهة التحديات القائمة والقادمة مثلا؟
- هل يمكن وضع وتصور سيناريوهات لتنمية مصر فى ظل الظروف التى تمر بها قضية السلام والشرق أوسطية؟

هل هزمنا أم ماذا نسمى المرحلة الحالية وهل هناك توازن قوى فى المنطقة بمفهوم التسلح بكل أنواعه؟

- هل سيتم عزل مصر عن المشرق العربى تحت ظل ظروف السلام ونجاح الشرق أوسطية؟
- هل كان ورق اللعب ٩٩٪ فى يد أمريكا وهل أصبح المطلوب تسليم الورقة الباقية أم أننا يجب أن نكسب ورقة جديدة لمضاعفة ما فى أيدينا لمواجهة المستقبل من خلال إحياء تكتل عربى مطلوب الآن بشدة؟
- أن امكانيات الحركة يجب أن تستمر بتعبئة حقيقية لمواجهة المستقبل من خلال أغلى وأعز مانملك: عقول البشر " المثقفين" .

الدورة الثانية

وفى الدورة الثانية للسمينار التى استمرت من ١٩٩٤/٧/٥ -١٩٩٤/٧/١٩ اتفق على تقديم ثلاثة بحوث للمعهد تم الانتهاء من اعدادها ونشرت ضمن مطبوعات إصدارات المعهد وتتناول الموضوعات التالية:

أثر قيام السوق الاوربية المشتركة على مصر والمنطقة العربية- قضايا التخطيط والتنمية فى

مصر رقم (٨٥).

الباحث الرئيسى: أ. د. اجلال راتب العقيلى.

المشاركة الشعبية والتنمية فى المجتمعات المحلية- دراسات تقويمية لبعض جوانب التنمية فى شمال سيناء.

مذكرات خارجية (مسلسل من ١٥٦٢- ١٥٦٩).

الباحث الرئيسى: أ.د وفاء أحمد عبد الله.

مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الاولى) - قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٨٦).

الباحث الرئيسى: أ.د. محرم صالح الحداد.

- قامت أ.د. اجلال راتب بعرض شامل لموضوع البحث الأول تناولت فيه الفصول الاربعة للدراسة " كمرحلة أولى" والتى تناولت:
- أهمية وأشكال التكامل الاقتصادى وآثاره.
- الحرب العالمية الثانية والظروف السياسية والاقتصادية التى واكبت انشاء السوق الاوروبية المشتركة.
- اتفاقية انشاء السوق وأهدافها وخلفياتها.
- تطور العلاقات الاقتصادية بين السوق الاوروبية المشتركة والسوق العربية بالاشارة الى مصر.

وقد شارك د. محمود عبد الحى بتعميق العرض واضافة المستجدات الحالية على الساحة العالمية وما يتردد الآن حول مقولة الشرق أوسطية.

كما شارك الكثير من الحاضرين فى الحوار حيث تركز الاهتمام حول مستقبل العمل العربى المشترك فى ظل درس التوحد الاوربى وما يجرى من أحداث سياسية واقتصادية الآن بالمنطقة العربية.

واهتم الحوار بمحور أساسى تبلور فى سؤال: ماذا عن مصر؟ فى ظل التحولات العالمية

والاقليمية والفترة الانتقالية الحالية وما يتواكب مع ذلك من جهود وطنية للاصلاح الاقتصادى المصرى فى ظل آليات التكلات الاقليمية وآثارها المستقبلية؟

أما عن الموضوع الثانى وهو " المشاركة الشعبية والتنمية فى المجتمعات المحلية- دراسة تقويمية لبعض جوانب التنمية فى مجتمع شمال سيناء" فتولت أ.د. وفاء عبد الله تقديم طرح شامل لتجربة المشاركة الشعبية فى مجتمع شمال سيناء فى مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وشرحت الظروف العامة التى تمت الدراسة فى اطارها وعمل مجموعة البحث، وصفات وخصائص مجتمع الدراسة ومحاور الدراسة وأهمية الموضوع.

وشارك د. شنودة سمعان شنودة فى عرض الجزء الخاص بالاسكان وبعض الأنشطة الانتاجية والخدمية بشمال سيناء، حيث ركز على أهمية وضع استراتيجية للاسكان بمجتمع شمال سيناء.

ثم تناولت د. نفيسة أبو السعود محور البيئة حيث لفتت انتباه الحضور لأهمية مشاكل مياه الشرب- الصرف الصحى- القضاء على مسببات الأمراض- التلوث الصناعى- المحميات الطبيعية- والتوعية البيئية ودور الجهود والمشاركة الشعبية فيها.

وعرضت أ.د. نادرة وهدان محورا هاما يتعلق بالقضاء العرفى فى مجتمع سيناء وركزت على مصادره وتوارث هذه العملية وتنظيماته ومستوياته ثم ركزت على علاقة السلطة الحكومية المتمثلة فى الشرطة بالقضاء العرفى.

- وقبل اختتام وانهاء العرض وردا على استفسارات وتساؤلات الحاضرين ركزت أ.د وفاء عبد الله على أهم نتائج هذه الدراسة التقويمية والتى تبلورت فى أهمية قيام المزيد من الدراسات فى هذا المجال وامتداد المنهج ليشمل أجزاء اخرى من أرض الوطن حيث أن جوهر عملية التنمية يعتمد فى جزء كبير منها على جهود المشاركة الشعبية كقيمة اجتماعية أصيلة فى نفوس الأفراد ، وأن فطنة القيادة السياسية وادراكها لهذه القيمة هو القدرة على توظيفها وادارتها.

وكان البحث الثالث المطروح للعرض هو مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى فى مرحلتها الاولى

وقام أ.د. محرم الحداد بشرح واف ومكثف لأهداف المشروع ومحتويات الدراسة فى مرحلتها

الأولى والتى تبلورت فى أهمية انشاء قواعد البيانات وشبكات المعلومات والأبعاد التوثيقية لقواعد البيانات والمعلومات وامكانية انشاء قاعدة بيانات للأنشطة البحثية للمعهد ومراحل هذه القاعدة ومخرجاتها ثم ركز على المقترحات الخاصة بالآفاق المستقبلية لقاعدة البيانات البحثية.

وقبل ختام هذا العرض تم تقديم بيان عملى بزيارة لمركز الحاسب الآلى للمعهد حيث قدم الاستاذ عوض محمد أحمد للسادة المشاركين فى السيمنار عرضا عمليا أمام شاشات الحواسب فى كيفية الاستفادة مما قدمه هذا المشروع للمعهد فى مرحلته الاولى وما يمكن أن يخدم به المرحلة الثانية مع بقية قواعد وشبكات المعلومات فى مصر والخارج.